● أخبار قصيرة

أوروبا قلقة من تداعيات العدوان الاقتصادية بعد صمتها إزاءه

أشار السفير الإيراني لدى ألمانيا إلى مواقف الحكومات الغربية الذين صمتوا إزاء العدوان الصهيو-أمريكي، قائلاً: ان هؤلاء أصبحوا يبدون اليوم قلقهم من التداعيات الاقتصادية لذلك العدوان نفسه. وكتب مجيد نيلي، في صفحته الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي: أولئك الذين استقبلوا أمس بصمتهم أو بمواقفهم غير المسؤولة العدوان الأمريكي - الصهيوني على إيران، يقلقون اليوم من التداعيات الاقتصادية لذلك العدوان على بلدانهم، مشيراً إلى مثل ألماني، ومعناه «لا ينبغي مدح النهار قبل حلول المساء». وتأتي هذه الإشارة في وقت تفرض فيه التداعيات الاقتصادية للعدوان العسكري الصهيو-أمريكي على إيران، ولا سيما في سوق الطاقة، ضغوطاً متزايدة على اقتصاد الدول الأوروبية.

زيادة إنتاج المعادن رغم التحديات الاقتصادية

أعلن نائب وزير الصناعة والمناجم والتجارة والصناعات التعدينية عن ارتفاع إنتاج المواد المعدنية في البلاد بنسبة ٢٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، مشيراً إلى زيادة حصة المناجم من الوقود بنسبة ٢٥٪، بموجب اتفاق بين وزارة الصناعة والمناجم والشركة الوطنية لتوزيع المشتقات النفطية، بهدف تسهيل الأنشطة التعدينية. وقال وجيه‌الله جعفري: إن أولوية وزارة الصناعة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد تتمثل في الحفاظ على الإنتاج وفرص العمل، موضحاً أنه تم اتخاذ قرارات وإجراء تنسيقات على المستوى الوطني لتسهيل استيراد المواد الأولية، وتأمين الوقود، وإزالة العقبات التي تواجه أنشطة المناجم، مضيفاً: أن الجهود مستمرة للاستفادة من الصلاحيات القانونية والتنسيق مع الجهات المعنية للحد من مشكلات الوحدات التعدينية، والحيلولة دون أن تؤدي القيود القائمة إلى توقف الإنتاج.

عودة التفاؤل إلى بورصة طهران



أنهى المؤشر العام لبورصة طهران تعاملات، أمس الاثنين، عند مستوى ٧ ملايين و٦٤٩ ألف نقطة، فيما عزز ارتفاع أسهم الشركات الصغيرة المدرجة في البورصة مؤشرات التفاؤل بإمكانية تحسن أداء سوق رأس المال. كما أنهى مؤشر الأسهم المتساوية الأوزان، الذي سجل أداء سلبياً في بداية تعاملات أمس، الجلسة على ارتفاع قدره ٩ آلاف نقطة، ليصل إلى مستوى مليونين و١٧٥ ألف نقطة. وفي الوقت الذي كانت فيه القيمة الإجمالية للسوق قد تراجعت يوم أمس إلى نطاق ٢١ ألف تريليون تومان، تمكنت مجدداً من استعادة مستوى ٢٢/١ ألف تريليون تومان. وبلغت قيمة التداولات الإجمالية خلال التعاملات ٢٨١/١ تريليون تومان، فيما وصلت قيمة التداولات الصغيرة إلى ٣٤/٩ تريليون تومان. كما سجل مؤشر السوق الموازية ارتفاعاً قدره ٣٤٠ نقطة، ليستقر عند مستوى ٦٥ ألفاً و ٥٥٠ نقطة.

البلدان يعززان تعاونهما الثنائي في مجالات الاقتصاد والطاقة والترانزيت؛

تركمنستان.. بوّابة إيران نحو آسيا الوسطى



تعد زيارة وزير الخارجية الإيراني مع وفد ضمّ دبلوماسيين وشخصيات سياسية واقتصادية إلى تركمانستان في ظل الأجواء المتوترة الناجمة عن الاعتداءات العسكرية الأمريكية - الصهيونية في غرب آسيا، تأكيداً متجدداً على أهمية سياسة الجوار التي تنتهجها طهران؛ وهي سياسة تتابع بجدية أكبر من أي وقت مضى، لاسيّما مع الدول ذات المشتركات الحضارية مع إيران، بهدف ترسيخ العلاقات السياسية، وترجمة القدرات الاقتصادية الكامنة على أرض الواقع. ويشكل تعزيز التعاون الثنائي في مجالات الاقتصاد والطاقة والترانزيت، إلى جانب بحث الأوضاع الإقليمية والدولية، أبرز بنود جدول أعمال هذه الزيارة التي تندرج ضمن سياسة الجوار الإيرانية؛ وهي سياسة يمكن أن تمهّد -نظراً للأهمية المتزايدة لآسيا الوسطى في المعادلات الدولية- لمزيد من التعاون بين البلدين. واكتسبت هذه الزيارة أهمية مضاعفة في الوقت الراهن، إذ إن التطورات الجيوسياسية التي أعقبت فرض الحرب على إيران وتداعياتها، جعلت طرق الترانزيت أكثر حيوية وأهمية من أي وقت مضى.

بإمكان شبكة سكك الحديد الإيرانية، بدءاً من الحدود المشتركة وصولاً إلى مياه المحيط الهندي وبحر عمان، أن تشكّل ممراً استراتيجياً ومؤثراً لتركمانستان

طهران - عشق آباد.. علاقات تتجاوز الحدود الجغرافية

تُشكل الحدود المشتركة بين إيران وتركمانستان، والتي تزيد على ألف ومئتي كيلومتر، ركيزة أساسية لتعزيز أواصر الجوار بين البلدين. وإلى جانب هذه الحدود، ترتبط طهران وعشق آباد بتاريخ عريق من الروابط الثقافية والفنية والطقوسية والدينية؛ وهي روابط بسطت، من جهة، الأبعاد الحضارية الإيرانية حتى آسيا الوسطى وعشق آباد، وخلقت، من جهة أخرى، إمكانات واعدة لتطوير التعاون الثنائي. ويمكن لهذه الطاقات، بدءاً من التجارة وتبادل الطاقة وصولاً إلى النقل السككي والبري، أن ترتقي بالعلاقات من المستوى السياسي والاتفاقيات الدبلوماسية إلى مرحلة عملية واقتصادية متقدمة. وتُظهر زيارات مسؤولي البلدين والمشاورات المكثفة بين طهران وعشق آباد أن العلاقات الثنائية في ظل الحكومة الإيرانية الحالية تشهد مساراً مقبولاً بل ومتقدماً. كما تواصلت المشاورات السياسية والاقتصادية بين طهران وعشق آباد خلال العام الجاري أيضاً. وتؤكد مجمل هذه التطورات أن العلاقات بين البلدين خلال هذه الفترة، وإلى جانب استمرار الحوارات السياسية، ركزت على استكشاف الطاقات الاقتصادية وتعزيز التعاون التنفيذي؛ وهي علاقات قابلة للارتقاء والترسيخ والتعميق نظراً لما يمتلكه البلدان من إمكانات واعدة.

يُعدّ تطوير تبادل الكهرباء، وزيادة سعة خطوط النقل، وبحث إمكانية ترانزيت الكهرباء التركمانية إلى دول ثالثة، من أبرز محاور التعاون بين البلدين

تركمانستان.. حلقة الوصل بين إيران وآسيا الوسطى

وتُعد تركمانستان إحدى أهم الدول المجاورة لإيران، وتحتل مكانة خاصة في سياسة الجوار التي تنتهجها طهران. فالحدود المشتركة بين البلدين تُمثّل ممراً يربط إيران بأسواق آسيا الوسطى ويوسع نطاق التعاون مع الدول غير الساحلية في هذه المنطقة، وهي في الوقت ذاته طريق تتيح لتركمانستان الوصول إلى المياه الحرة عبر الأراضي الإيرانية. وبإمكان شبكة سكك الحديد الإيرانية -بدءاً من الحدود المشتركة وصولاً إلى مياه المحيط الهندي وبحر عمان- أن تشكل ممراً استراتيجياً ومؤثراً لتركمانستان.

وفي مجال الطاقة، يُعدّ تطوير تبادل الكهرباء، وزيادة سعة خطوط النقل، وبحث إمكانية ترانزيت الكهرباء التركمانية إلى دول ثالثة، من أبرز محاور التعاون بين ايران وتركمنستان؛ رغم أن بعض هذه المشاريع لا تزال في مرحلة الدراسات الفنية. كما أن إقامة مناطق تجارية واقتصادية على الحدود المشتركة، من خلال توفير البنى التحتية الملائمة واللوائح الشفافة، يمكن أن يمهد الطريق لخفض تكاليف التجارة، وزيادة التبادل المحلي، وحضور أوسع للمؤسسات الاقتصادية والمستثمرين.

تعزيز النقل البرّي والسككي وتطوير ممر اتفاقية «عشق آباد»

من جانبه، أكد السفير الإيراني لدى تركمنستان، أن تعزيز النقل البري والسككي، وتفعيل مسار (الصين - كازاخستان - تركمانستان - إيران) وتطوير ممر اتفاقية «عشق آباد»؛ بالإضافة إلى تعزيز منظومة النقل متعدد الوسائط تقع في صدارة أولويات الأجندة المشتركة بين البلدين، مشيراً إلى أن التنسيق الحدودي والقنصلي حيال المستجدات في أفغانستان، وتوسيع الخطط الاستراتيجية لتبادل الغاز والكهرباء وربط موانئ بحر قزوين قد عزز من مكانة تركمانستان كشريك استراتيجي في تحقيق التوازن الإقليمي وتطوير مسارات تجارية مستقلة.

ولفت علي مجتبى روزبهاني إلى أن السنوات الأخيرة شهدت اتخاذ تدابير ملموسة تهدف إلى تيسير وتطوير التبادل التجاري بين إيران وجمهورية تركمانستان؛ حيث شملت هذه الجهود تفعيل الاجتماعات الدورية بين سلطات النقل والجمارك والاقتصاد في كلا البلدين، وتعزيز التعاون في قطاع سكك الحديد وتسهيل حركة الشاحنات؛ بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية الحدودية، وقد انعكست هذه الإجراءات إيجاباً على مؤشرات التبادل التجاري.

ووصل وزير الخارجية عباس عراقجي، صباح الإثنين، إلى عشق آباد، عاصمة جمهورية تركمانستان، حيث كان في استقباله عدد من مسؤولي هذا البلد، حيث أجرى لقاءات مع نظيره في تركمانستان ومسؤولين آخرين.

خلال لقائه رئيس المجلس التجاري والاقتصادي الإيراني - الروسي؛

محافظ خوزستان: نمتلك إمكانات واسعة لتطوير التعاون الاقتصادي مع موسكو

أكد محافظ خوزستان (جنوب غرب البلاد)، خلال لقائه مع رئيس المجلس التجاري والاقتصادي الإيراني - الروسي، أن محافظة خوزستان بالنظر إلى ما تمتلكه من طاقات وإمكانات في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والسياحة، قادرة على إقامة تعاون مثمر مع الجانب الروسي في مختلف المجالات. ولفت محمدرضا موالي‌زاده، خلال هذا اللقاء، إلى موضوع توأمة بين محافظة خوزستان ومقاطعة روسية؛ مبيناً: أن اللقاء تناول مقترح إقامة توأمة بين خوزستان وإحدى المقاطعات الروسية التي تربطها بها أواصر ثقافية أوثق، فضلاً عن بحث القضايا المتعلقة بنقل البضائع.

وفي معرض حديثه عن التعاون التكنولوجي والطاقة، أضاف موالي‌زاده: أن الاجتماع بحث أيضاً سبل الإفادة من التقنيات الحديثة في إنشاء وتركيب الألواح الكهروضوئية، إلى جانب التعاون في مجالي الطاقة والصناعات التحويلية، مشيراً إلى تجارب التعاون السابقة مع روسيا؛ قائلاً: إن وفداً من خوزستان كان قد زار روسيا في وقت سابق برعاية غرفة التجارة، وأكد أن معرفة الجانب الروسي بإمكانات المحافظة توفر أرضية مناسبة لإقامة تعاون بنّاء وفاعل بين الجانبين.

من جانبه، أشار رجب صفروف، رئيس المجلس التجاري والاقتصادي الإيراني الروسي، إلى الإمكانات الاقتصادية التي تتمتع بها خوزستان؛ قائلاً: إن المحافظة، بفضل بنيتها التحتية الواسعة في القطاعين الصناعي والزراعي، يمكن أن تؤدي دور بوابة لتطوير التعاون الاقتصادي بين إيران وروسيا، مشدداً على ضرورة إزالة العقبات التي تعترض توسيع العلاقات التجارية بين البلدين.



تعزيز التعاون وتوسيع المبادلات التجارية

وخلال اجتماع متخصص لبحث سبل تطوير المبادلات التجارية بين محافظة خوزستان وروسيا، عُقد في غرفة تجارة أهواز، قال صفروف: أن البلدين وصلا في ظل الظروف الجديدة للنظام الدولي إلى نقطة اعتماد مشتركة، مشيراً إلى أن تطوير التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بينهما من شأنه تعزيز مكانتهما والحفاظ على مصالحهما المشتركة، مؤكداً التطورات السياسية والجيوسياسية الأخيرة أظهرت ضرورة إعادة تعريف العلاقات وتوسيع التعاون بين الدول التي تتشارك المصالح ووجهات النظر. وأضاف: أن صمود إيران خلال الحرب الأخيرة أظهر قدراتها وإمكاناتها، وأسهم في تعزيز مكانتها في المعادلات الدولية بوصفها القوة العظمى الرابعة، مشيراً إلى أن روسيا واجهت خلال السنوات الأربع الماضية ظروفاً سياسية واقتصادية خاصة، وأن العقوبات الغربية والقيود المفروضة على علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأوروبية دفعتها إلى التوجه نحو أسواق جديدة من بينها إيران.

ولفت صفروف إلى أن جزءاً من السلع الإيرانية يصل إلى السوق الروسية عبر دول وسيطة، منها كازاخستان وأرمينيا وجمهورية آذربايجان، مؤكداً أهمية تطوير مسارات التصدير المباشر وربط المنتجين الإيرانيين بالمشترين الروس دون وسطاء، مشيراً إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ ٥/٦ مليارات دولار خلال العام الماضي، غير أن أكثر من ٨٠٪ منه يعود إلى الصادرات الروسية إلى إيران، مشدداً على ضرورة زيادة حصة الصادرات الإيرانية وتحقيق توازن أكبر في المبادلات التجارية.

الصادرات الإيرانية إلى تركيا وعمان تسجل نمواً قوياً

الوفاق/ أعلن المدير العام لمكتب غرب آسيا وأفريقيا في منظمة تنمية التجارة، عن نمو صادرات إيران إلى تركيا بنسبة ٥٩٪، وارتفاع صادراتها إلى سلطنة عمان بنسبة ٢٣٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مشيراً إلى أن مسار التجارة الإيرانية مع عدد من دول غرب آسيا يسجل مؤشرات إيجابية. وفي إشارة إلى تأثير الظروف الإقليمية والتطورات الأخيرة على التجارة الخارجية للبلاد، قال عبدالأمير ربيهاوي: إن المبادلات التجارية الإيرانية مع بعض دول منطقة غرب آسيا، ومن بينها سلطنة عمان وتركيا، واصلت مسارها الإيجابي رغم الظروف السائدة في المنطقة، وهو ما تعكسه بوضوح إحصاءات الصادرات خلال النصف الأول من العام الجاري.

وفي معرض حديثه عن أداء الصادرات الإيرانية إلى سلطنة عمان، أوضح ربيهاوي: أن صادرات إيران إلى هذا البلد سجلت نمواً بنسبة ٢٣٪ خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٦، مقارنة بالفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥، لترتفع قيمتها من ٩٤٨ مليون دولار إلى مليار و١٦٤ مليون دولار، مشيراً إلى أن الصادرات الإيرانية إلى تركيا حققت نمواً بنسبة ٥٩٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، لترتفع من مليارين و٧٥٦ مليون دولار إلى ٤ مليارات و٣٧٣ مليون دولار. وفي معرض إشارته إلى التطورات التي شهدتها المسارات التجارية والمعابر الحدودية في البلاد، أوضح ربيهاوي: أن بعض القيود المفروضة على الطرق البرية أُزيلت خلال الأشهر الأخيرة، رغم وجود مشكلات في بعض المسارات المائية جنوبي البلاد، الأمر الذي أتاح الاستفادة بصورة أكبر من الطاقات المتاحة في المعابر البرية، معرباً عن أمله في استمرار المسار الإيجابي للصادرات إلى دول المنطقة خلال النصف الثاني من العام، بما يسهم في تحقيق مزيد من النمو في حجم التجارة الإيرانية مع بلدان هذه المنطقة.

إيران والبرازيل تستهدفان تجارة بقيمة ١٠ مليارات دولار

الوفاق/ قال نائب رئيس الشؤون الدولية في اتحاد النقل والخدمات اللوجستية: إن إيران والبرازيل تستهدفان رفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى ١٠ مليارات دولار، مشيراً إلى أن المبادلات التجارية بين البلدين شهدت خلال السنوات الأخيرة اتجاهاً تصاعدياً، وأن الإمكانات الاقتصادية البرازيلية، ولاسيما في مجال توفير السلع الأساسية والمنتجات الزراعية، تهيئ أرضية مناسبة لتوسيع التعاون التجاري بين الجانبين.



وأوضح أباذر براري، أمس الاثنين، خلال اجتماع التعاون التجاري بين إيران والبرازيل: أن تطوير العلاقات المستدامة بين البلدين يتطلب دراسة التحديات القائمة والعمل على إزالة العقبات التي تعترض هذا المسار، مشيراً إلى أن جزءاً كبيراً من المبادلات التجارية بين البلدين يعتمد على السلع الأساسية والبضائع ذات الأحجام الكبيرة، ومنها السكر والذرة والحبوب، مؤكداً أن نقل هذه السلع بحريا باستخدام السفن الكبيرة لا يمكن مقارنته، من الناحيتين الاقتصادية والتشغيلية، بالنقل البري، وأن استبدال المسارات البحرية بوسائل النقل البري يفرض تكاليف وأعباء وتعقيدات كبيرة على حركة التجارة.

وفي معرض حديثه عن التغيرات التي طرأت على مسارات النقل البحري بين إيران والبرازيل، قال براري: إن مسارات الشحن البحري التقليدية واجهت قيوداً بسبب الحرب المفروضة، وإن جزءاً من المبادلات التجارية يجري حالياً عبر مسارات بديلة وبالاستعانة بموانئ وسيطة.